

TJAE

Tikrit Journal for
Administration & Economic Sciences
Journal Homepage: www.tu-Jaes.com



The Decrease of Oil Prices And Its Impact on the Iraqi Economy For The Period (2011-2015) – An Analytical Study

A. L. Muthanna M. Mahmood

Tikrit University/ College of Administration and Economics

Muthanna986@yahoo.com

Article info.

Article history:

-Received
-Accepted
-Availableonline:
2016/9/1

Keywords:

-The impact of oil price fluctuations on the economy

Abstract

The Iraqi economy is characterized as a revenue economy because it depends mainly on the revenue of oil, so it is subjected to the effect of fall and rise of oil prices. Therefore, both the Operational and the investment budgets are affected. That causes an increase of the rate of unemployment and poverty in Iraq. Then it is necessary for the Iraqi government to vary the sources of income and to be concerned with; raising the efficiency of other economic sectors, rationalization of expenditures, attempting to increase investments and increasing investment allowances to increase the rate of growth of the economy.

المستخلص:

يتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي حيث يعتمد بشكل رئيسي على عوائد صادرات النفط مما يجعله عرضة للتأثر بشكل مباشر بانخفاض او ارتفاع اسعار النفط وبالتالي التأثير على الميزانية التشغيلية والاستثمارية وقد ادى هذا الى ازدياد معدلات البطالة وارتفاع نسبة الفقر داخل العراق . لهذا كان لزاما على الحكومة العراقية تنويع مصادر الإيرادات والاهتمام برفع كفاءة القطاعات الاقتصادية الاخرى والترشيد للنفقات بالاستخدام الامثل لها ومحاولة زيادة النفقات الاستثمارية لرفع نسبة النمو الاقتصادي .

المقدمة

يشكل النفط المورد الرئيسي في تمويل الموازنة العامة للدولة وبالتالي فان الإيرادات العامة ترتبط بشكل مباشر بالأسعار العالمية للنفط وحجم الانتاج فأى تقلبات في أسعار النفط سيكون لها الاثر المباشر على كافة القطاعات الحكومية في ظل سيطرة الدولة (القطاع العام) على معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في العراق، فأى انخفاض في أسعار النفط سيترتب عليه خفض

النفقات التشغيلية والاستثمارية مما سيعود بالأثر السلبي على الحياة اليومية للمواطن العراقي من ارتفاع أسعار السلع والخدمات وأرتفاع معدلات البطالة وتنامي ظاهرة الفقر. أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث لكونه يسلط الضوء على تأثيرات انخفاض أسعار النفط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في العراق ذو الاقتصاد الريعي، كما يتناول وضع حلول ومقترحات لتنويع مصادر تمويل الموازنة.

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- رصد أهمية النفط في الاقتصاد العراقي.
- إيضاح مدى إنعكاس انخفاض أسعار النفط على النواحي الاقتصادية والاجتماعية في العراق.
- وضع عدد من البدائل لتنويع مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة أي مخاطر من جراء انخفاض أسعار النفط.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بهدف دراسة الظاهرة وتحليلها بهدف وضع الحلول لمشاكلها.

هيكلية البحث :

يتضمن البحث ثلاثة مباحث أختص المبحث الأول تطور انتاج النفط في العراق وتناول إنتاج وصادرات العراق من النفط ، فيما تناول المبحث الثاني أهمية النفط في الاقتصاد العراقي من حيث مساهمته في الإيرادات العامة والنتائج المحلي الاجمالي، فيما تضمن المبحث الثالث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانخفاض أسعار النفط وسيتم أخيراً تناول النتائج والتوصيات اللازمة للتغلب على مشكلة اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير سلعة واحدة (النفط الخام) في تمويل الموازنة العامة للدولة.

المبحث الأول

تطور أنتاج النفط في العراق

يعد النفط من السلع الهامة التي تؤثر في أقتصاديات العالم نظراً لطبيعتها الاستراتيجية، فالتقلبات في أسعار النفط وخاصة انخفاض الاسعار ستؤثر بشكل مباشر على أرصدة الحسابات الجارية والإيرادات الحكومية بتلك الدول مما ينسحب على كافة المكونات الاقتصادية والاجتماعية بها، وتأتي الأهمية هنا من دراسة النشاط النفطي في العراق نظراً لكونه يعتمد بشكل شبه الكامل على النفط في تمويل الميزانية العامة وذلك من خلال تناول معدلات الانتاج والصادرات النفطية وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١)

تطور الحركة النفطية في العراق خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٥)

السنة	كمية الانتاج "مليون برميل"	الصادرات النفطية م.ب	متوسط سعر البرميل "دولار"	قيمة الصادرات النفطية "مليار دولار"
٢٠١١	٩٢٦	٧٩٠.٥	١٠٤	٨٣
٢٠١٢	١٠٥٤.٦	٨٨٦.٨	١٠٦.١	٩٤
٢٠١٣	١٠٨٨	٨٧٣.٢	١٠٥.٩	٨٩.٢

٢٠١٤	١١٣٥.٢	٩١٨	٩٤.٦	٨٤.٥
٢٠١٥ ٦ أشهر الاولى	٧٠٥.٦	٥٢٩	٥٣.٦	٢٦.٧

المصدر : - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠١٤، آيار ٢٠١٥.
- صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر ٢٠١٥.

ونلاحظ من خلال الجدول (١) تطور الإنتاج والصادرات النفطية في العراق والأيرادات المحققة من تصدير النفط، فنجد أن هنالك تطور مستمر في حجم الانتاج العراقي من النفط فقد أرتفع الانتاج خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٤) بنحو ١٣ % مما يدل على الاهتمام العراقي بالقطاع النفطي وتوجيه الاستثمارات اللازمة لتنمية هذا القطاع وتطوير الحقول وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في هذا القطاع، كما يلاحظ وجود طفرة في الانتاج خلال الستة أشهر الاولى من عام ٢٠١٥ والذي أرتفع الانتاج فيها بنحو ٢١ % مقارنة بانتاج نفس الفترة من عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من الثبات النسبي في أسعار النفط عالمياً خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٣) ، إلا أن السوق العالمي شهد تدهوراً حاداً في أسعار النفط في الاسواق العالمية مع منتصف عام ٢٠١٤ وذلك لأسباب سياسية واقتصادية، وتراوح سعر النفط خلال عام ٢٠١٥ ما بين (٤٥ - ٥٨) دولار للبرميل مما حدا بالحكومة العراقية إلى زيادة الانتاجية لتصل إلى ٧٠٥.٦ مليون برميل خلال الستة أشهر الاولى من عام ٢٠١٥ وذلك للتعويض من انخفاض الأسعار العالمية للنفط والذي أثر بالسلب على الايرادات النفطية العراقية والتي بلغت خلال تلك الفترة ٢٦.٧ مليار دولار وبأنخفاض بلغ ٥٩ % مقارنة بالايادات المحققة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٤ مع الأخذ في الاعتبار الزيادة في كمية الصادرات النفطية خلال عام ٢٠١٥ بنحو ١٣ % تقريباً.

ومع الارتفاع في المخزونات النفطية في كثير من الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وزيادة الصادرات النفطية من إيران التي من المتوقع أن يرتفع إنتاجها وصادراتها النفطية لتصل إلى ٣ مليون برميل يومياً، ومع انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الصين بنحو ٠.٦ % خلال عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٧.٤ % وخلال الستة أشهر الاولى من عام ٢٠١٥ بلغ معدل النمو الاقتصاد الصيني ٧ % ، ومع تبني الدول المنتجة للنفط الصخري تكنولوجيا جديدة ساعدت في زيادة الانتاج وخفض التكاليف، فكل ما سبق وغيرها من العوامل سيؤدي إلى استمرار الانخفاض في أسعار النفط خلال السنوات القليلة القادمة(١). وهو الامر الذي حدا بالحكومة العراقية الى وضع تقديرات لأسعار النفط في موازنة العام ٢٠١٦ حدد ب ٤٥ دولار للبرميل وبما يعادل إيرادات متوقعة بنحو ٦٩.٧ تريليون دينار عراقي.

المبحث الثاني

أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

يعد النفط العصب الرئيسي للاقتصاد العراقي، حيث يشكل العنصر الرئيسي في تحقيق العوائد المالية الناتجة عن تصدير النفط فهو بالتالي يلعب دوراً محورياً في تغذية الموازنة العامة والقطاعات الاقتصادية في العراق، ويوضح الجدول (٢) الأهمية الاقتصادية للنفط ومساهمة في القطاعات الاقتصادية داخل العراق.

جدول رقم (٢)
تطور مساهمة النفط في الصادرات والايادات العامة العراقية خلال الفترة
(٢٠١١ – ٢٠١٥)

(القيمة بالمليار دولار)

السنة	مساهمة النفط في الصادرات العراقية		مساهمة النفط في الايرادات العامة	
	إجمالي الصادرات	نسبة مساهمة النفط في الصادرات %	قيمة الصادرات النفطية	نسبة مساهمة النفط في الايرادات العامة %
٢٠١١	٧٩.٧	٩٩.٨	٨٣	٩٧%
٢٠١٢	٩٤.٢	٩٩.٧	٩٤	٩٣%
٢٠١٣	٨٩.٧	٩٩.٤	٨٩.٢	٩٢%
٢٠١٤	٨٤.٨	٩٥.٥	٨٤.٥	٩١.٥%
٦ أشهر الأولى ٢٠١٥	٢٦.٩	٩٨.٢	٢٦.٧	-

المصدر : - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠١٤، آيار ٢٠١٥.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠١٤، آذار ٢٠١٥.

ونلاحظ من خلال الجدول (٢) تتطور مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات العراقية ونلاحظ الارتفاع الكبير في تلك المساهمة والتي تراوحت ما بين (٩٥.٥ % - ٩٩.٨ %) وهو الامر الذي يشير إلى الاقتصاد الريعي الذي يتصف به الاقتصاد العراقي مما يجعله منكشفاً للعالم الخارجي لتدني مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الصادرات العراقية (الزراعة – الصناعة – التجارة) وبالتالي اعتماد العراق على العالم الخارجي في توفير احتياجاته، ومن هنا يصبح أكثر عرضة للتأثر بالأزمات التي تصيب الاقتصاديات العالمية.

وبالنظر إلى مساهمة الصادرات النفطية في الايرادات العامة نجد أن هناك انخفاض حاد في الايرادات المحققة من تصدير النفط خاصة خلال عام ٢٠١٥ وبنسبة تفوق ٥٠ % مما شكل عنصراً ضاعطاً على الموازنة العامة للدولة في موازنة عام ٢٠١٦ ، وتراوحت مساهمة الصادرات النفطية في الايرادات العامة خلال السنوات الخمس الماضية ما بين (٩١%- ٩٧%) ومن أهم عوامل ارتفاع مساهمة النفط في الايرادات العامة هو تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تمويل الموازنة العامة، فعلى سبيل المثال نجد معظم دول العالم تمثل الايرادات الضريبية فيها عنصراً هاماً وتستحوذ على النصيب الأكبر في المساهمة في الايرادات العامة في حين تراوحت مساهمة الايرادات الضريبية خلال الستة سنوات السابقة ما بين (٣ % - ٥.٨ %) في الايرادات العامة العراقية ، فقد بلغت الايرادات الضريبية خلال عام ٢٠١٤ بنحو ٣.٥٣ تريليون دينار وهي تمثل ٣.١ % من الايرادات العامة خلال نفس العام (٢)، وخلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥ بلغت إيرادات الضرائب ٨٨٢ مليار دينار وهو ما يعادل ٢.٤ % من الايرادات العامة المحققة خلال نفس الفترة .

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ٢٠١٤، العراق، ٢٠١٥.

المبحث الثالث

أثر إنخفاض أسعار النفط على النواحي الاقتصادية والاجتماعية العراقية

يعد العراق من أهم الدول في المنطقة المصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل كبير على صادراتها النفطية في تمويل الموازنة العامة، فأي تقلبات في الاسعار وخاصة أنخفاض أسعار النفط سينسحب على كافة المكونات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية العراقية، وهو ما سنتناوله حالياً. أولاً : الجوانب الاقتصادية.

نظراً لكون الاقتصاد العراقي يتسم بالريعية حيث يعتمد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية (مواد خام) فهو بالتالي عرضة لأي خلل يصيب السوق العالمية للنفط وهو ما يتضح من خلال التغيرات الحادة التي أصابت الاقتصاد العراقي من جانب الناتج المحلي الاجمالي والايرادات العامة العراقية نتيجة إنخفاض أسعار النفط وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي: جدول رقم (٣)

تطور الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي العراقي خلال
الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٥)

(القيمة بالتريليون دينار)

السنة	الايرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي %	الديون الحكومية الداخلية
٢٠١١	٩٩.٩٩٨	٢١٧.٣٢٧	٤٥	١٥.٢٣
٢٠١٢	١١٩.٤٦٦	٢٥٤.٢٢٥	٤٤	١٤.٧
٢٠١٣	١١٣.٧٦٧	٢٧١.٠٩١	٣٩	١١.٨
٢٠١٤	١٠٨.٢٦٥	٢٦٠.٦١٠	٣٨	١٥.٨
٢٠١٥ ٦ أشهر الاولى	٣٥.٤٣٧	١١٤.٣٢٠	٢٩	١٢.٥

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات
الاولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠١٤، آذار ٢٠١٥
- صندوق النقد العربي، تقرير " آفاق الاقتصاد العربي " ، يوليو ٢٠١٥.

-Communications department, international monetary Fund ,
August 2015.

من خلال الجدول (٣) نلاحظ ارتفاع الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات (٢٠١١ – ٢٠١٣) نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الانتاجية من النفط الخام خلال تلك الفترة في حين بدأت الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي في الانخفاض خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط في الاسواق العالمية، فخلال الفترة من شهر سبتمبر ٢٠١٤ إلى شهر فبراير عام ٢٠١٥ إنخفضت أسعار النفط بنحو ٦٥ % مما اثر بالسلب على الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي العراقي، وخلال الستة اشهر الأولى من عام ٢٠١٥ شهد السوق العالمي للنفط انهياراً مستمراً في الاسعار ليصل سعر البرميل إلى ٤٥ دولار، مما ترتب عليه،خفاض في مساهمة الايرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي من ٤٥ % عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٩ % خلال الستة اشهر من عام ٢٠١٥ على الرغم من ارتفاع إنتاجية

العراق وصادراته من النفط خلال عام ٢٠١٥ بنحو ٣٠٠ ألف برميل يومياً، وهو الامر الذي عاد بالسلب على معدلات النمو والتي حققت نمواً سالباً خلال عام ٢٠١٤ بلغ ٠.٥ % في حين بلغ معدل النمو خلال الستة أشهر الاولى من عام ٢٠١٥ ما يقرب من ١.٢٥% (3) وهو معدل نمو متواضع ولا يتماشى مع دولة تتبنى مشروعات لإعادة الأعمار على الرغم من قيام الحكومة العراقية بوضع تقديرات لاسعار النفط في موازنة عام ٢٠١٥ بنحو ٦٠ دولار للبرميل. ونتيجة لإنخفاض الإيرادات الحكومية بنحو ٤ % عام ٢٠١٤ وبأكثر من ٣٠ % عام ٢٠١٥ (خلال الستة أشهر الاولى مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٤) أدى ذلك إلى تفاقم عجز الموازنة العامة والذي بلغ ٥ % عام ٢٠١٤ ومن المتوقع أن يرتفع العجز في موازنة عام ٢٠١٥ بنحو ٩ % (4)، على الرغم من قيام الحكومة العراقية بوضع تقديرات للموازنة العامة للعام ٢٠١٥ بعجز مخطط بلغ ٢٥ تريليون دينار إلا أن من المتوقع ارتفاع عما هو مخطط له بنحو ٩ تريليون دينار، فقد قدرت الموازنة العامة بإيرادات عامة تبلغ ٩٤ تريليون دينار والنفقات العامة بنحو ١١٩ تريليون دينار على أن توزع على النحو التالي ٣٤.٥ % إنفاق إستثماري ، ٦٥.٥ % إنفاق جاري (5).

ومع التراجع المتوقع في الإيرادات النفطية سيؤدي ذلك إلى وجود فجوة تمويلية خلال موازنة عام ٢٠١٦ مما سيدفع الحكومة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة حتى توفي بالتزاماتها بالإضافة إلى إتخاذ إجراءات تكشف ستطال الإنفاق الجاري والرأسمالي، ومن المتوقع إرتفاع الدين الداخلي ليصل إلى ٧٩ % من الناتج المحلي الاجمالي وهو أمر يشكل خطورة إذا ما أستمروا خلال السنوات القادمة، مما يستلزم على الدولة بالإسراع في إجراء عدد من الإصلاحات تتناول السياسات المالية والاستثمارية والنقدية للحد من المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل، فنلاحظ من خلال الجدول السابق وجود إرتفاع كبير في حجم الديون الداخلية خلال عام ٢٠١٥ فنجد أن الديون الداخلية بلغت خلال الستة أشهر الاولى فقط من عام ٢٠١٥ نحو ١٢.٥ تريليون دينار ومن المتوقع أن تبلغ الديون الداخلية هذا العام أكثر من ٢٣ تريليون دينار.

ثانياً : الجانب الاجتماعي.

تعاني الدول النامية ومنها العراق والتي تقوم ببناء برامجها التنموية وموازنتها العامة على الإيرادات المحققة من صادراتها لسلعة رئيسية (غالباً ما تكون مادة خام) فعند إنهيار أسعار تلك السلعة سيؤدي ذلك إلى تقويض البرامج التنموية (الاقتصادية والاجتماعية) وحدوث حالة من عدم الاستقرار داخل المجتمع، ونظراً لأعتماد العراق في تمويل الموازنة العامة على الصادرات النفطية وبالتالي فأي إنخفاض في الإيرادات العامة سيؤثر بشكل مباشر في المبالغ المخصصة نحو الأنفاق الاجتماعي والمتمثل في قطاع الخدمات الاجتماعية والتعويضات والمنافع الاجتماعية، وسنتناول أبرز الآثار الاجتماعية لإنخفاض الإيرادات العامة نتيجة لإنخفاض أسعار النفط من خلال الجدول (٤) :

جدول رقم (٤)

تطور بعض المؤشرات الاجتماعية العراقية خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٥)

(القيمة بالتريليون دينار)

١ - البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " أنخفاض أسعار النفط " ، العدد الرابع، مارس ٢٠١٥ ، ص ٢٢.

- صندوق النقد العربي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي مرجع سبق ذكره ، ص ١١.

- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٥ ، العراق، ٢٠١٥ ، ص ٣.

السنة	معدلات الفقر %	معدل التضخم %	مخصصات دعم البطاقة التموينية	مخصصات دعم شبكات الحماية الاجتماعية	معدل البطالة %
٢٠١١	٢٣.٢	٥.٦	٣.٣٠٩	٠.٩٣٢	١١.١
٢٠١٢	١٨.٩	٦.١	٣.٣٦١	١.١٧٥	١١.٩
٢٠١٣	١٩	١.٩	٣.٦٧٥	٠.٩١٣	١١.٢
٢٠١٤	٢٢.٥	٢.٢	٣.٨٣٢	٠.٩٤٧	١٤.٦
٢٠١٥	٢٩	٢.٤	٤.٠١٠	١.٣٠٩	٢٩.٢
	"خلال ٣ اشهر الاولى"	"خلال ٦ اشهر"			"خلال ٦ أشهر"

المصدر : - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٤، ٢٠١٥.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الارقام القياسية لأسعار المستهلكين لشهر حزيران ٢٠١٥، تموز ٢٠١٥.

- وزارة المالية، الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٥، العراق، ٢٠١٥.

- Communications department, international monetary Fund , August 2015.

١ - معدلات الفقر.

قامت الدولة العراقية بأقرار استراتيجية للتخفيف من الفقر خلال عام ٢٠٠٩ بهدف الحد من ظاهرة الفقر، وقد حققت الدولة نجاحاً ملحوظاً من خلال استخدام وسائل وآليات للحد من تلك الظاهرة ومن أهم تلك الآليات إنشاء شبكة للحماية الاجتماعية وصرف مخصصات تموينية للفئات غير القادرة ومنح مبالغ مالية للعائلات النازحة نتيجة للاضطرابات والصراعات العسكرية التي شهدتها كثير من المناطق والمحافظات العراقية، وهو ما ساهم بشكل فاعل في انخفاض معدلات الفقر من ٣٠ % عام ٢٠٠٧ إلى نحو ١٩ % عام ٢٠١٣ وهو ما يوضحه الجدول رقم (٤) إلا أن معدلات الفقر شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٢٢.٥ % وتوالت الارتفاعات خلال عام ٢٠١٥ لتسجل خلال الستة أشهر الأولى ٢٩ % (6)، ومع تزايد أزمة انخفاض الإيرادات العامة فإن ذلك سيشكل عنصراً ضاعطاً على المهمشين وتزايد عدد العائلات العراقية المنضمين إلى حدود خط الفقر (7)، وجاءت محافظة نينوى في مقدمة المحافظات التي ارتفع فيها أعداد الفقراء بعدد ١.٢٥ مليون عراقي وجاءت بغداد في المرتبة الثانية بنحو ٧٨١ ألف عراقي، وجدير بالذكر أنه في ظل ارتفاع أعداد الفقراء في العراق خلال هذه الفترة فقد شهد العالم خلال نفس الفترة انخفاض أعداد الفقراء على المستوى العالمي بنحو ١٥٠ مليون نسمة.

٢ - التضخم.

يتضح من خلال الجدول (٤) أن الاقتصاد العراقي شهد ارتفاعاً في معدلات التضخم خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ فقد ارتفع معدل التضخم من ١.٩ % عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢.٢٤ % عام ٢٠١٤ وأستمر الارتفاع خلال عام ٢٠١٥ ليسجل خلال الستة أشهر الأولى ٢.٦ % وجاءت الصحة والتعليم والسكن والاغذية والمشروبات في مقدمة الاقسام المحققة لأعلى نسب تضخم (8) ومن الغريب ارتفاع معدلات التضخم على سبيل المثال في قسم الاغذية والمشروبات وارتفاع أسعارها على الرغم من الانخفاض في أسعارها في الأسواق العالمية خلال عامي ٢٠١٤،

^٦ - صندوق النقد العربي، "آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر، ٢٠١٥، ص ٣٢.

^٧ - خولة علي محمد، الفقر والتحديات الأمن الاجتماعي في العراق وسبل الارتقاء به"، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠١٣.

^٨ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية مرجع سبق ذكره، ص ٣ ص ٤.

٢٠١٥ ، فخلال النصف الاول من عام ٢٠١٥ أنخفضت اسعار العديد من السلع الغذائية في الأسواق العالمية على النحو التالي القمح ١٨ % الأرز ١٤ % الذرة ٦ % السكر ٢٣ % بالإضافة إلى انخفاض التكاليف العالمية للنقل البحري والبري (9)، ومن هنا يتضح إلى أي مدى كان يمكن أن ترتفع أسعار تلك السلع في الأسواق العراقية وبالتالي سترتفع معدلات التضخم في تلك السلع أكثر مما تحقق بالفعل.

ومن أهم أسباب ارتفاع معدلات التضخم على الرغم من انخفاض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية خلال تلك الفترة ارتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ، فقد ارتفع سعر صرف الدولار ليصل إلى ١٣٣٥ دينار خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ، وخلال النصف الاول من عام ٢٠١٥ بلغ سعر الدولار ١٤٠٠ دينار عراقي في السوق الموازي نظراً لعدم توفر النقد الاجنبي بالقدر الكافي من خلال عروض البنك المركزي اليومية والتي انخفضت الكميات المعروضة من النقد الاجنبي بنسبة ٤٠ % خلال عام ٢٠١٥ فقد أنخفض المعروض اليومي من قبل البنك المركزي من ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٣ إلى نحو ١٨٠ مليون دولار عام ٢٠١٥ وذلك لإنخفاض متحصلات البنك المركزي من النقد الاجنبي نتيجة لانخفاض الايرادات العامة من النقد الاجنبي، مما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار في السوق الموازي مما شكل عنصراً ضاعطاً على القوة الشرائية للدينار العراقي وبالتالي تأثر شريحة إجتماعية كبيرة (ذوي الدخل المنخفضة) وبالفعل دخول جزء من هذه الشريحة إلى حدود خط الفقر. كما شهدت المحافظات الشمالية والغربية اضطرابات شديدة ولكونها تمثل المعابر الرئيسية لمرور التجارة الداخلية، وضعف التجارة مع سوريا نتيجة للأحداث التي تمر بها الدولة السورية مما أثر على الواردات من الخضروات والفاكهة، بالإضافة إلى تزايد حالات نزوح العائلات العراقية وخاصة من المحافظات المضطربة الأمر الذي شكل طلباً متزايداً على السكن (سجل أعلى معدل سنوي في التضخم).

٣ - البطالة.

من خلال الجدول (٤) يتضح ان العراق حقق استقراراً نسبياً في معدلات البطالة خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٣) ومع انخفاض الايرادات العامة وبالتالي انخفاض الانفاق على المشروعات الاستثمارية وحدوث حالة من الركود خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ فان ذلك قد أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، فقد ارتفع معدل البطالة من ١١.٢ % عام ٢٠١٣ إلى ١٤.٦ % عام ٢٠١٤ وأستمر ارتفاع معدل البطالة خلال العام ٢٠١٥ ليسجل خلال الستة أشهر الأولى إلى أكثر من ٢٩ % ، وبالإضافة إلى خفض الانفاق على المشروعات الاستثمارية لان كثيراً من المناطق في العراق شهدت الاضطرابات والصراعات العسكرية مما أوقف العديد من الانشطة الاقتصادية بتلك المناطق مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة إلى هذا النحو.

٤ - برامج الرعاية الاجتماعية.

يبين الجدول (٤) ان عاما (٢٠١٤) و (٢٠١٥) شهدا ارتفاعاً في أعداد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية ويظهر هذا بوضوح في زيادة المخصصات الموجهة نحو محدودي الدخل، فقد ارتفعت مخصصات دعم شبكات الحماية الاجتماعية من ٠.٩٤٧ تريليون دينار عام ٢٠١٣ إلى ١.٣٥٠ تريليون دينار عام ٢٠١٤ ، ومع دخول شرائح جديدة من العراقيين إلى حدود

خط الفقر قامت الحكومة بزيادة مخصصات دعم شبكات الحماية الاجتماعية لتصل إلى ٢ تريليون دينار عام ٢٠١٥.

كما قامت الحكومة العراقية بزيادة مخصصات دعم البطاقة التموينية لتصل إلى ٤.١٠ تريليون دينار عام ٢٠١٥ بزيادة قدرها ٢٠٠ مليار دينار عن عام ٢٠١٤ ، كما زادت الحكومة من مخصصات المهجرين العراقيين لتصل إلى ١.٣ تريليون دينار عام ٢٠١٥ نتيجة لزيادة أعداد العائلات النازحة والمتضررة من العمليات الارهابية على مناطقهم.

الاستنتاجات :

١- الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات المحققة من تصدير النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة، فيما كان لمصادر الأخرى كالضرائب دور محدود جداً في تمويل الموازنة، فقد بلغ متوسط مساهمة تلك المصادر خلال السنوات الخمس الماضية ٣.٢ % تقريباً .

٢- سيطرة القطاع الحكومي (القطاع العام) على معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في حين يضعف دور القطاع الخاص في القيام بدورة المنوطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العراقية.

٣- على الرغم من إمتلاك العراق للعديد من الموارد الاقتصادية (صناعية، زراعية، خدمية، سياحية،) إلا أنها غير مستغلة بالشكل المقبول، الأمر الذي يعني أن ظاهرة الفقر ستستمر بسبب عدم إستغلال تلك الموارد في توفير فرص عمل في ظل معدلات النمو السكاني المرتفعة في العراق والتي تتجاوز ٣ % .

٤- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم خلال الثلاث سنوات الماضية بسبب تراجع الإيرادات العامة وازدياد اعداد العوائل النازحة نتيجة العمليات العسكرية التي شهدتها العراق خلال السنتين الماضيتين.

التوصيات :

١- تنويع مصادر الإيرادات العامة.

ويمكن تطبيق ذلك من خلال زيادة معدلات الضرائب والرسوم على أن يسبق ذلك إجراء إصلاحات جذرية في النظام الضريبي وتنمية موارده ورفع كفاءة كوادره ، مع توفير الشفافية في إيضاح الإجراءات والقيود ومحاربة الفساد الإداري سواء في الجهاز الضريبي أو المنافذ الحدودية لمنع دخول البضائع المهربة، ومكافحة التهريب الضريبي لضرائب الأرباح والدخل، ويفضل أن تهتم الدولة بالضرائب المباشرة كوسيلة للحصول نظراً لكونها تطبق على الطبقات الغنية في المجتمع وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية فالضرائب المباشرة تتصاعد تبعاً للوعاء الضريبي. كما يجب على الدولة الاهتمام بتنمية باقي القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الخدمات،) وذلك لتنويع مصادر الإيرادات العامة.

٢ - ترشيد وضبط الإنفاق العام.

وذلك من خلال الضغط على بنود الإنفاق غير الضرورية وعدم تخصيص نفقات للمجالات التي لا تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال يوجد نحو ١٦٠٠ مشروع تم تخصيص مبالغ لهم في موازنة عام ٢٠١٤ وتم أستمرار تلك المخصصات في موازنة عام ٢٠١٥ مع العلم بأن تلك المشروعات لم يتم البدء في إقامتها.

٣ - منح القطاع الخاص دوراً أكبر.

يعاني الاقتصاد العراقي من سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وتظهر النتائج تواضع قدرة الجهاز الحكومي في إدارة وتشغيل تلك الأنشطة بالإضافة إلى الفساد المنتشر في الجهاز الإداري بالدولة، والقطاع الخاص بما يملكه من قدرات إدارية وتنظيمية وتمويلية وتكنولوجية يستطيع أن يقوم بدور أكبر بل أن يقود عجلة التنمية داخل العراق، فعلى سبيل المثال يمكن من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص حل كثير من المشاكل التي تواجه الدولة العراقية من ضعف البنية التحتية والمتمثلة في الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل بكافة أنواعه ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير التشريعات المنظمة لتلك الاساليب الحديثة في التمويل، كما يمكن للقطاع الخاص أن يقود ثورة صناعية داخل العراق وتوفير إحتياجات السوق لكثير من السلع والمنتجات، وهذا يتطلب خلق مناخ إستثماري جاذب ومنح إعفاءات ضريبية مؤقتة لمدة تتراوح ما بين ٣ - ٥ سنوات مع توفير الاراضي لاقامة المشروعات بأسعار رمزية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " انخفاض أسعار النفط " ، العدد الرابع، مارس ٢٠١٥ .
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٤، العراق، ٢٠١٥.
- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، يناير ٢٠١٥.
- صندوق النقد العربي، تقرير " آفاق الاقتصاد العربي " ، أبريل ٢٠١٥.
- صندوق النقد العربي، تقرير " آفاق الاقتصاد العربي " ، سبتمبر ٢٠١٥.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الاولى الفصلية والاجمالية للنتائج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠١٤، آذار ٢٠١٥.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، الارقام القياسية لأسعار المستهلكين لشهر حزيران ٢٠١٥، تموز ٢٠١٥.
- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٥، العراق، ٢٠١٥.
- خولة علي محمد، الفقر والتحديات الأمن الاجتماعي في العراق وسبل الارتقاء به"، وزارة التخطيط ، العراق، ٢٠١٣

المراجع الاجنبية :

Commun ications department, international monetary Fund , August 2015.

World bank , Food price watch , June , 2015.

www.AlbankAldawli.org/ar/news/press-release/2015.